منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبترول (أوابك)

افتتاحية النشرة الشهرية

أمن الطاقة العالمي:
عودة المخزون النفطي الاستراتيجي إلى الواجهة

فبراير – مارس 2026

بقلم المهندس / خالد العتيبي
الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أمن الطاقة العالمي: عودة المخزون النفطي الاستراتيجي إلى الواجهة

في خضمّ مرحلة عالمية تتسم بتزايد المخاطر الجيوسياسية وارتفاع مستوى التوتر في الممرات البحرية الحيوية، يعود ملف **المخزون النفطي الاستراتيجي** إلى واجهة النقاش الدولي بوصفه أحد أهم ركائز أمن الطاقة العالمي. ولعلّ ما يشهده عام 2026 من تحديات متسارعة—بدءًا من الاضطرابات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، مرورًا بتعطل خطوط الملاحة في مضيق هرمز، ووصولًا إلى الارتفاعات الحادة في أسعار النفط—قد أعاد التأكيد على أن امتلاك مخزون استراتيجي متين ليس رفاهية، بل ضرورة لاستدامة استقرار الأسواق وضمان التدفق الآمن للإمدادات.

لقد أثبتت الأزمة الحالية أن هشاشة سلاسل الإمداد العالمية باتت أكثر وضوحًا من أي وقت مضى، وأن الاعتماد الحصري على السوق الفورية لم يعد مجديًا. وفي ظل هذا المشهد، تفاعلت الدول الكبرى عبر تحركات تاريخية، أبرزها 400 مليون برميل، عزم الولايات المتحدة سحب 172 مليون برميل من احتياطي النفط الاستراتيجي، وذلك في إطار قرار وكالة الطاقة الدولية بالسحب الجماعي من مخزونات الطوارئ بكمية غير مسبوقة بلغت 400 مليون برميل، إلى جانب مداولات **مجموعة السبع** بشأن الإفراج المنسق عن جزء من احتياطياتها الاستراتيجية. هذه الخطوات تعكس حجم القلق العالمي من استمرار التوترات وتأثيرها المباشر على توازنات العرض والطلب.

كما كشفت السياسات الوطنية للدول المستهلكة الكبرى عن مقاربات متفاوتة، لكل منها دوافعه وسياقه. فالولايات المتحدة بدأت عام 2026 العودة إلى مسار إعادة ملء احتياطاتها بعد سنوات من السحب المكثّف، بينما تواصل الصين تعزيز قدراتها التخزينية وسط غياب بيانات رسمية دقيقة، الأمر الذي يجعلها لاعبًا معقدًا في حسابات السوق. أما أوروبا واليابان، فتسعيان إلى المحافظة على مستويات آمنة من المخزون بما يضمن استعدادًا طويل المدى لأي اضطرابات إضافية، خاصة في ظل استمرار المخاوف من إغلاق أو تعطيل الممرات البحرية.

وإلى جانب هذه التفاعلات، تكشف البيانات عن تنامٍ لافت في حجم المخزون النفطي العالمي، والذي وصل في عام 2025 إلى 9.65 مليار برميل، إلى جانب الارتفاع المستمر في حجم النفط العائم على متن الناقلات نتيجة اضطرارها إلى تغيير مساراتها لتجنب مناطق النزاع. وهو تطور يعكس اعتمادًا متزايدًا على التخزين البحري كخيار استراتيجي مكمل للمخزون التقليدي.

هذه التطورات مجتمعة تجعل من الضروري إعادة تقييم دور المخزونات الاستراتيجية، ليس باعتبارها مخزونًا يُسحب عند الطوارئ فحسب، بل كأداة ذات أبعاد اقتصادية وأمنية أوسع، تُسهم في استقرار الأسواق، وتحدّ من ارتفاعات الأسعار، وتعزّز ثقة المستثمرين، وتمنح الحكومات الوقت اللازم لإعادة صياغة سياسات الاستيراد والتوريد.

إن العالم يقف اليوم أمام مرحلة مفصلية تتطلب من صانعي السياسات ودوائر الطاقة تبني رؤية أكثر شمولاً وواقعية في إدارة المخاطر. فقد أثبتت التجربة أن أمن الطاقة لا يتحقق فقط عبر تنويع المصادر أو تطوير قدرات الإنتاج، بل يعتمد أيضاً على امتلاك منظومة متكاملة للمخزونات الاستراتيجية، مدعومة ببنية تحتية متقدمة وقدرة تشغيلية مرنة.

ومن هذا المنطلق، فإن الدول العربية—وفي مقدمتها الدول الأعضاء في منظمة أوابك— بحاجة اليوم لتعزيز التنسيق فيما بينها، والاستثمار في مرافق تخزين أكثر تطورًا، وتوسيع قدرات الاستجابة للطوارئ، بما يضمن جاهزية عالية في مواجهة أي تقلبات قد تشهدها الأسواق العالمية في المستقبل. إن التحديات الراهنة، مهما بدت معقدة، تمثل فرصة لإعادة بناء منظومة أكثر قوة وفاعلية، تُسهم في حماية مصالح الدول الأعضاء وتعزيز مكانتها في مشهد الطاقة الدولي.